﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرۡجِعُكُمۡ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ٧﴾ [الزمر: 7]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

درءُ المفاسدِ مقدَّمٌ على جلب المصالح، وعليهما بُنيت شريعة الإسلام

لمّا ظهرت الأدلَّة على وحدانيَّته وقدرته، وبهرت الحجج من غطّاها بالإصرار على الإنكار، وكان سبحانه فيما مضى قد أرشد إلى الحقِّ، وهدَّد أهل الباطل إكمالًا للرَّحمة بعباده كلِّهم؛ قال مستأنفًا لما هو نتيجة ما مضى مترتِّبة على ما مضى من الأدلَّة الواضحة والحجج الدّامغة، معرِّفًا لهم نعمته عليهم بأنَّه ما عُبِدَ لشيء ينفعه، أو يضرُّه، وإنَّما هو لمصالحهم هم خاصَّة، بادئًا بما هو مِن درءِ المفاسد من التَّحذير من الكفر، وتاليًا بما هو مِن جلْبِ المصالح، وهو الأمر بالشُّكر الذي هو الإيمان، فقال: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَرۡضَىٰ﴾: الرِّضا: خلافُ السُّخطِ، تقولُ: رَضيَ يَرضَى رِضًى، وهو راضٍ، ومَفعولُهُ مَرضيٌّ عَنهُ، وأصلُه: تَشَبُّعُ النَّفسِ وامتلاؤُها بَلالًا ورِقَّةً[2]، ورِضا العبد عن الله: ألّا يكره ما يجري به قضاؤه، ورِضا الله عن العبد هو أن يراه مؤتمرًا لأمره، ومنتهيًا عن نهيه، وقد جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: 119][3].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 460، وأبو حيان، البحر المحيط: 12/ 233.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رضي)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (رضو - رضي).
(3) الراغب، المفردات: (رضي).

2) ﴿تَشْكُرُواْ﴾: أصل الشُّكر: امتلاءُ جوف الشَّيء برخو طيب وظهورُه عليه، ولو كان رافده قليلًا[1]، وحقيقة الشُّكر: الرِّضا باليسير[2]، وهو كذلك: تصوُّر النِّعمة وإظهارها، ويضادُّه الكفر، وهو: نسيان النِّعمة وسترها، وقيل: أصلُهُ مِن: عين شَكْرَى، أي: ممتلئة، فالشُّكْرُ على هذا هو الامتلاءُ مِن ذِكر المنعم عليه، والشُّكْرُ ثلاثة أضرب: شُكْرُ القلبِ، وهو تصوُّر النِّعمة، وشُكْرُ اللِّسان، وهو الثَّناء على المنعم، وشُكْرُ سائر الجوارح، وهو مكافأة النِّعمة بقدر استحقاقه[3]، وشُكر اللَّه للعبد إثابتُه إيّاه على الطّاعة، ولو قيل: رضاه عنه؛ لكان أقرب إلى المعنى الأصلي؛ لأنَّ الرِّضا كالشُّكر في أصل معناه رخاوة الباطن، والشُّكر يزيد عن الرِّضا في هذه الجزئيَّة معنى الظُّهور، والإثابة تالية للرِّضا[4].

3) ﴿تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾: الفعل (وزر) لمعناه أصلانِ صَحيحانِ: أحَدُهما الملجَأُ، قالَ اللّهُ تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ۝١١﴾ [القيامة: 11]، والآخَرُ الثِّقلُ في الشَّيءِ، فالوِزرُ: حِملُ الرَّجُلِ؛ إذا بَسَطَ ثَوْبَهُ، فجعلَ فيهِ المَتاعَ، وحملَهُ، ولذلكَ سُمّيَ الذَّنْبُ وِزْرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ۝٢٥﴾ [النحل: 25][5]، وقيل: إنَّ المحور الذي تقوم عليه كلمة الوِزْر: حِفْظُ الشَّيءِ بضَمِّه وحَمله واحتوائه مع ثِقَلِه، فالوزَرُ: الجبل المنيع، الذي يحمي من لجأ إليه، والجبل ثقيل، والوزَرُ: مطلقُ الملجأ من جبل أو غيره، والوزيرُ سُمّيَ بِهِ؛ لأنَّهُ يَحْمِلُ الثِّقلَ عَن صاحِبِهِ، وسمّيت الذُّنوب أوزارًا، كما سمّيت أثقالًا في قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ۖ﴾ [العنكبوت: 13][6]، ومعنى قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾، أي: لا يحمل أحد ذنب أحد[7].

4) ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾: كلمة (ذات) بمعنى صاحبة، وهي مؤنَّث (ذو) أحد الأسماء الخمسة[8]، ومعنى قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، أي: مضمراتها ومكنوناتها

(1) جبل، المعجم الاشتقاقي: (شكر).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شكر).
(3) الراغب، المفردات: (شكر).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي: (شكر).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (وزر).
(6) جبل، المعجم الاشتقاقي، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (وزر).
(7) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 521.
(8) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/ 25.

وأسرارها[1]، و(ذاتِ الصُّدورِ) كناية عن القلوب، أي: ما في القُلوبِ مِن خَيرٍ وشَرٍّ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الكفرانُ والشُّكران في ميزان رضا الرَّحمن

خاطبَ الله تعالى عباده، فقال: إن تكفروا - أيُّها الناس - بِنِعَمِ اللهِ؛ فإنَّ الله غنيٌّ عن إيمانكم وشكركم، ولا يحبُّ لعباده الكفر، لما فيه من ضرِّهم، وإن تشكروه على نعمه؛ يرضَ هذا الشُّكر لكم، ولا تحمل نفس آثمة إثمَ نفسٍ أخرى، ثمَّ إلى ربِّكم مآلكم، فيخبركم بما كنتم تعملون في الدُّنيا، فيجازيكم عليه؛ لأنَّه عليم بما تكتمه قلوبكم التي في الصُّدور[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصل الآية عن سابقتها:

الترهيب والترغيب بعد ذكر استحقاقِهِ تعالى الألوهيَّة والتَّوحيد

جملة: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾ جملة مستأنفة استئنافًا ابتدائيًّا، فبعد ذكر طلاقة القدرة في المخلوقات الآفاقيَّة والأنفسيَّة، أو في المخلوقات العلويَّة والسُّفليَّة، والاستدلال بذلك على استحقاقه تعالى الألوهيَّة والتَّوحيد دون غيره؛ استأنف كلامًا، هو كالنَّتيجة لما سبق، والخلاصة لما تقدَّم، مُبَيِّنًا (مُرَهِّبًا ومُرَغِّبًا، ثم مُهَدِّدًا ومُتَوعِّدًا)، فقال: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾، ولأجل هذا فُصِلت عمّا قبلَها.

بلاغةُ التَّعبير بالجملة الشَّرطيَّة في الآية الكريمة:

زيادةُ التَّهديد والوعيد لهم، وبيانُ أنَّ الله غنيٌّ عن عبادتهم، وأنَّها لمصلحتهم

هذه الجملة الشَّرطيَّة: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾ جملة مبيِّنة لإنكار انصرافهم عن التَّوحيد، أي: إن كفرتم بعد هذا البيان في ذلك الزَّمن؛ فاعلموا أنَّ الله غنيٌّ عنكم، ومعناه: غنيٌّ

(1) المراغي، تفسير المراغي: 22/ 134، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 10/ 25.
(2) البغوي، معالم التنزيل: 2/ 122.
(3) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 684.

عن إقرارِكم له بالوحدانيَّة، أي: غيرُ مفتقرٍ له، وهذا كناية عن كون طلب التَّوحيد منهم لنفعهم ودفع الضُّرِّ عنهم، وليس يعود على الله تعالى من إيمانهم أو كفرانهم شيء، كما أنَّ في الجملة تذكيرًا لهم بهذا؛ ليقبلوا على النَّظر في أدلَّة التَّوحيد، فالخبر مستعملٌ كنايةً في تنبيه المخاطَب على الخطأ مِن فعلِه[1]، وفي ذلك إشارةٌ أيضًا إلى غناه تعالى عن الولد الذي نسبه الكفّار له زورًا وبهتانًا، وأشارت إليه الآية الخامسة من السورة، وفي كلٍّ ذلك تهديد ووعيد.

نكتةُ الشَّرط بـ﴿إن﴾ دون (إذا) في الموضعَيْن:

الدَّلالةُ على الواقع المؤكَّد بعد الدَّلالة على الممكن غير المتوقَّع

قوله: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾، وقوله: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ بإيثار ﴿إن﴾ على (إذا)؛ لكون (إن) إنَّما تكون للتَّقليل واحتمال الوقوع لا الجزم به، على معنى: أما وقد وضحت أمامكم الدَّلائل على التَّوحيد المطلق لله تعالى، فالأصل أن يتوقَّع منكم الإيمان لا الكفر، وأمّا إيثارها في قوله: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾؛ فللدَّلالة على عدم توقُّع الشُّكر منهم، وإن وقع؛ فسيكون من قليل منكم، فهو حكايةٌ عن الواقع، فالواقع أنَّ وقوعَ الشُّكر من الناس قليلٌ، كما قال سبحانه: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ١٣﴾ [سبأ: 13]، والخلاصة: أنَّ (إن) في الجملة الأولى؛ للدَّلالة على الممكن غير المتوقَّع بعد بيان الدَّليل وإقامة الحجَّة، وهو عدم الكفر منهم، أو ندرته، وأنَّ (إن) في الجملة الثّانية؛ للدَّلالة على الواقع المؤكَّد منهم بعد العناد والجحود، وهو عدم الشُّكر منهم.

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع في ﴿تَكۡفُرُواْ﴾، و﴿تَشۡكُرُواْ﴾:

إطماعُ الكفّار في الإيمان والعمل الصّالح بعد بيان الدَّليل وإقامة الحجَّة

في التَّعبير بالمضارع في الموضعين، والذي يدلُّ على التَّجدُّد والاستمرار، إطماع لهم في تصحيح معتقدهم بإفرادِه تعالى بالألوهيَّة، وإطماع لهم أيضًا في تصحيح أعمالهم فيما يُستقبَل من

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 337.

الزَّمان، بإخلاص العمل له سبحانه، وعدم جعل شيء منه لغيره تعالى، وذلك بعد بيان الدَّليل لهم، وإقامة الحجَّة عليهم، فيكون ثمَّة تأثيرٌ فاعل للخطاب.

نكتة دخول الفاء على الجملة الاسميَّة:

الانتقال من الفعل غير المتوقَّع إلى الإخبار بالواقع المؤكَّد

جاءت الفاء رابطة بين جملتين: الأولى جملة الشَّرط، والثانية جملة حلَّت محلَّ جواب الشَّرط، ودَلَّت عليه؛ لتنْقُلَ القارئ والسّامع من الفعل الممكن غير المتوقع إلى الإخبار بأمر واقع مؤكَّد يغني عن الجواب المحذوف، ويكون عليه، وهو غِنى الله تعالى عن سائر الخلق، فهو سبحانه لا ينفعه إيمانُ مؤمن، ولا طاعة طائع، كما أنَّه تعالى لا يضرُّه كُفْرُ كافر، ولا معصية عاصٍ.

فائدةُ تتابعِ المؤكِّدات في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾:

للاهتمام وتنزيل المخاطَبين منزلةَ المتشكِّكين أو الجاحدين

في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾ عددٌ من المؤكِّدات منها: (إنَّ) التوكيديَّة واسميَّة الجملة وإظهار اسم الجلالة ﴿ٱللَّهَ﴾، وتتابع هذه المؤكِّدات مفيدٌ للاهتمام بمضمون الجملة؛ إذ لا مشكِّك في كونه سبحانه غنيًّا عن خلقِهِ، فالكفّار لم يزعموا أنَّ الله تعالى في حاجة إلى إيمانهم، ولتنزيل المشركين منزلةَ المتشكِّكين في كونه غنيًّا عنهم، لتشكُّكهم في كونه سبحانه مستحقًّا للعبادة وحده دون سواه، حتى أشركوا معه غيره، وزعموا له الولد، أو لتنزيلهم منزلةَ الجاحدين المنكرين ذلك، لإنكارهِم استحقاقَه وحده للألوهيَّة، وهو الغنيُّ عنه وعنهم.

بلاغةُ الإظهار في موضع الإضمار في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾:

استحضارُ مهابةِ الله تعالى في القلوب، والتَّركيز على قضيَّة الألوهيَّة

قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾، ولم يقل: فإنَّه غنيٌّ عنكم، مع تقدُّم ذِكره بالألوهيَّة والرُّبوبيَّة في قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ﴾؛ لاستحضار المسمّى بما فيه من صفات الكمال والجلال والجمال، التي تورث مهابته تعالى في القلوب، زيادةً في بيان كونه غنيًّا عنهم؛ لأنَّ حال المخاطَبين نُزِّلَ مَنزِلةَ حالِ من لم يعلم أنَّه

تعالى غَنيٌّ عنهم، وعن إيمانِهم وشكرهم وطاعتهم، وللتَّركيز على قضيَّة الألوهيَّة بما فيها من صفاتٍ، عُبِّرَ عنها ببعضها، وهو الغِنَى، وكأنَّه تعليلٌ للحكم الآتي؛ لأنَّه لمّا كان جامعًا لصفات الكمال؛ كان غنيًّا عنكم[1].

نكتة تنكير ﴿غَنِيٌّ﴾:

نكَّر قوله: ﴿غَنِيٌّ﴾ للتَّفخيم والتَّعظيم، فهو سبحانه الغني العظيم في غناه، المستغني بغناه عن الكون كلِّه بمن فيه وما فيه.

غرضُ تعدية ﴿غَنِيٌّ﴾ بـ(عَنْ):

عدّى قوله: ﴿غَنِيٌّ﴾ بـ(عَنْ)، في قوله تعالى: ﴿غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾؛ لما تفيده (عَنْ) من معنى المجاوزة، فهو سبحانه مُستَغْنٍ عنهم وعن جميع خلقِه، مجاوزًا إيّاهم جميعًا، بل ليس لهم من الوصف بالغنى أدنى نصيب، إلّا ما كان موجودًا عندهم ممّا أعطاهم الله استخلافًا لا ملكًا، لا يحتاج إلى خلقه أبدًا، بل هم الذين يحتاجون إليه، كما يعبِّر عن ذلك قوله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: 15].

تباينُ ما عند الله حقيقةً وما عندهم استخلافًا، فهو الغنيُّ وهم الفقراء

فائدةُ حذفِ جواب الشَّرط وذكر جملة تدلُّ عليه:

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾ ليست جوابًا للشَّرط المتقدِّم: ﴿إِن تَكْفُرُواْ﴾، كما يتبادر لمن له علم بلغة العرب؛ لأنَّه يشترط في جواب الشَّرط أن يكون مترتِّبًا على فعله في الحدث والزَّمان، أي: أن يكون فعل الشَّرط سببًا في الجواب، ومتقدِّمًا عليه في الزَّمان، وكفر الكافر أو إيمان المؤمن لا يؤثِّر في كون الله غَنيًّا، ووصْفُ الله تعالى بالغِنَى قديمٌ قبل وجود الكفر والإيمان، بل قبل خلْقِ الخلق، فهذه الجملةُ جاءت مشيرة إلى معنى جواب الشَّرط

الإيجازُ في الكلام، والجمع بين معنى جواب الشَّرط والدَّليل عليه

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 460.

المحذوف، ودليلًا عليه، أي: إن تكفروا فلن تضرّوا الله شيئًا، وإن تؤمنوا؛ فلن تنفعوا الله بشيء؛ لأنَّ اللهَ غَنيٌّ عنكم، وعن إيمانكم وعبادتكم، إنَّما يعود ضرر كفركم عليكم وحدكم، وفي هذا الإيجاز من البلاغة وقوَّة المعنى ما فيه؛ لأنَّه أتى بالحُكم ودليله في جملة واحدة مؤكَّدة وجيزة.

بلاغةُ التَّعبير بـ(لا) في قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ﴾:

قوَّتُها في النَّفي وامتداد النَّفي بها في الزَّمان

(لا) من أقوى أدوات النَّفي، ثم إنَّ ألِفَ المدِّ الَّتي فيها، وفي (ما) النافية، تُشير إلى امتداد النَّفي بهما في الزَّمان المُطلق، وهي أقوى في ذلك مِن (ما)، وبالتّالي فهي هنا تنفي رضاه تعالى لعباده الكفر، وهذا الحُكم العامُّ لا يختصُّ بزمان دون زمان، بل هو ممتدٌّ على مدى الزَّمان.

نكتةُ التَّعبير بفعل الرِّضا في قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ﴾:

الرِّضا أقوى من الحبِّ وأكمل منه

آثر القرآن التَّعبيرَ بفعل الرِّضا منفيًّا بـ (لا)، دون الحبِّ مثلًا؛ لأنَّ الرِّضا أبلغُ في الدَّلالة على المراد من الأفعال القريبة منه في المعنى؛ إذ الحبُّ: اجتماعُ الدَّقيقِ الرَّقيق اللَّطيف، وأمّا الرِّضا؛ فهو تَشَبُّع النَّفس وامتلاؤها منه[1]، ولمّا كان الكفر أبشعَ أنواعِ الضَّلال وأشنعها؛ ناسب ذلك نفيه بأقوى الألفاظ في ذلك، وهو الرِّضا.

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع ﴿يَرْضَىٰ﴾:

استمرارُ نفي رِضا تعالى الكفر لعباده وتَجَدُّدُه

عبَّر بالفعل المضارع في قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ﴾ لاستمرار النَّفي، أي: إنَّه سبحانه لا يرضى الكفر لعباده في أيِّ وقتٍ من الأوقات، وأمّا تَجَدُّدُ نفي رضاه لعباده الكفر؛ فإنَّما يكون ليوافقَ تَجَدُّدَ كفرِ البعض بعدَ البعضِ.

بلاغةُ التَّعبيرِ باللّام في قوله: ﴿لِعِبَادِهِ﴾:

اللّام في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ﴾ هي لام العلَّة، أو لام

(1) جبل، المعجم الاشتقاقي: (حب، حبحب)، (رضي).

عـدمُ رِضـا الله الكفر لعبـادِهِ ورضـاه الشُّكر لهـم إنَّـمـا هو لمنـفـعـتِهـم في الدّارين

الـجـمـعُ بين تعميم الحكمِ وتعليله

الأجْلِ، والمعنى: عدمُ رضاه بكفر عبادِهِ لأجل منفعتِهم ومصلحتهم ودفعِ المضرَّة عنهم رحمةً بهم، وليس لتضرُّرِهِ تعالى به؛ لأنَّ الكفرَ سبب شقاوتكم في الدُّنيا والآخرة.

دلالةُ التَّعبير بلفظ العبادِ في قوله: ﴿لِعِبَادِهِ﴾:

عادةُ القرآنِ جارية في تخصيص لفظ العباد بالمؤمنين، ولذلك لا يكاد يُذْكر في القرآن إلّا وهو مضاف إلى اسم من أسمائه تعالى، أو إلى ضمير يعود عليه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحِجْر: 42]، وقوله سبحانه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفُرْقان: 63]، وقوله ﷻ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: 6]، فمَن نظر إلى هذه العادة القرآنيَّة الغالبة؛ قال: إنَّ المُراد بالعباد في هذه الآية: المؤمنون، فيكونُ عامًّا في اللَّفْظِ خاصًّا في المَعنى، يُريدُ بَعضَ العِبادِ، والمعنى: ولا يرضى لعباده المؤمنين الكفرَ، وهو قول ابن عبّاس والسدي وجماعة، ومن نظر إلى سياق السّورة، وأنَّها مكيَّة، قال: إنَّ اللَّفظ على عمومه، والمعنى: ولا يرضى لكلِّ عباده الكفرَ، ويُرْوى ذلك عن قتادة وغيره[1]، وعلى كلا القولَين، فالعموم باقٍ؛ لأنَّه جمع أُضيفَ إلى معرفة، أمّا على القول بأنَّ المُرادَ بالعباد كلُّ عباده؛ فالعموم واضح، وأمّا على القول بأنَّ المُرادَ بالعباد المؤمنون منهم؛ فالعموم في المعنى المراد بلفظ العباد، أي: عموم المؤمنين، وهذا معنى قول أبي السُّعود: وإنَّما قيل لعباده لا لكُم؛ لتعميم الحكم وتعليله بكونهم عبادَهُ تعالى[2]، وأمّا تعليلُ الحكم؛ فلأنَّ عبوديَّتهم له باعتبار ألوهيَّته وربوبيَّته جلَّ شأنُه تقتضي ألّا يرضى لهم ذلك، وأنَّهم إذا اتَّصفوا بالكفر؛ فكأنَّهم قد خرجوا عن رتبة عبوديَّته تعالى، وبقوا في الذُّلِّ الدّائم[3].

(1) البغوي، معالم التنزيل: 7/ 109، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 425، والآلوسي، روح المعاني: 12/ 231، 232.

(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 244.

(3) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 233.

دلالة وضع الظّاهر موضعَ المضمر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ﴾:

الـدَّلالـة على الـعـمـوم والإشـارة إلى تـنـاقـضِـهـم في الـتَّـعـامـل مع الأمر الواحد

أظهر في موضع الإضمار في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾، فلم يقل: ولا يرضى لكم الكفر؛ ليعمَّ بهذا الحكم كلَّ العباد، على اختلاف المفسِّرين في المراد بلفظ العباد، وليذكِّرهم بما يجدونه في أنفسِهم من أنَّ أحدًا منهم لا يرضى لعبده أن يؤدّي نتاج عمله ورِبْحَ تجارته إلى غيره بغير إذنه[1]، فكيف يرضَون ذلك للّه تعالى؟ إذ هم عباده، ويؤدّون العبادة لغيره.

نكتةُ إضافة العباد إلى ضمير يعود على الاسم الأعظم في قوله: ﴿لِعِبَادِهِ﴾:

في الإضـافـةِ إلى الاسـم الأعـظـم تشريفٌ

وإضافةُ لفظ (عباد) إلى ضمير يعود على الاسم الأعظم في قوله: ﴿لِعِبَادِهِ﴾؛ لإبراز عنايته سبحانه بهم، وحرصه على ما فيه منفعتهم؛ لكونهم عباده، وفيه أيضًا جذبٌ لانتباههم واستمالة لقلوبهم، ليعودوا إلى سَيِّدِهم، فهُم - مهما بلغوا - عبادُه، ولا يرضى واحد منهم أن يصرف عبدُه عملَه إلى غير سيِّده.

نكتةُ الالتفات من الخطاب إلى الغيبة في قوله: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾:

مـن مقتضيات الرُّبوبيَّة ولوازم الـعـبـوديَّـة ألّا يـرضى الـلـه لـعـبـاده الـكـفـر لما فيه من ضرر عليهم

إنَّما التَفَتَ من الخطاب في قوله: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ﴾ إلى الغيبة في قوله: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾، فلم يقل: ولا يرضى لكم؛ للتَّنبيه على أنَّ عبوديَّتهم للّه وربوبيَّته لهم ممّا يقتضي ألّا يرضى سبحانه لهم ذلك، فمِن مقتضيات الرُّبوبيَّة ولوازم العبوديَّة ألّا يرضى اللّه تعالى لعباده الكفر؛ لما فيه من ضرر عليهم، ولِما تقدَّم من أنَّهم إذا اتَّصفوا بالكفر، فكأنَّهم قد خرجوا عن رتبة عبوديَّته تعالى، وبقوا في الذُّلِّ الدّائم[2]، كما أنَّ مِن فوائدِ هذا الالتفات الدَّلالةَ على أنَّهم إذا بقوا في الكفر؛ فلا يصلح أن يكونوا أهلًا لشرف الخطاب الإلهيِّ.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 460.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 233.

نكتةُ تقديم شبهِ الجملة ﴿لِعِبَادِهِ﴾ على المفعول الصَّريح ﴿ٱلۡكُفۡرَ﴾:

للاهتمام بالمُقدَّم والتَّشويق إلى المؤخَّر

قدَّم شبه الجملة: ﴿لِعِبَادِهِ﴾ على المفعول؛ لإفادة الاهتمام بالعباد، فإنَّهم محور الحديث، والدَّلالة على أنَّ أهمَّ لوازم العبودية رعاية السَّيّد مصالح عبده، وطاعة العبد أمرَ سيِّده، لا أمر غيره، وللتَّشويق إلى المُؤَخَّر، فيريد السامع أن يعرف ما الَّذي لا يرضاه الله لعباده؟ فتكون الإجابة أنَّه الكفر.

بلاغة التعبير بـ (ال) في ﴿ٱلۡكُفۡرَ﴾:

تعدُّد المعاني المترتِّبة على احتمالات (ال)

(ال) في ﴿ٱلۡكُفۡرَ﴾ يحتمل أن تكون للعهد، فيكون المرادُ به كفر الاعتقاد المفهوم من قوله: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ﴾، لا كفر النِّعمة، أي: هو الكفر، لا الكفران[1]، أي: لا يرضى لعباده إلّا الإيمان الخالص، ويحتمل أن تكونَ للجنس، أي: جنس الكفر، فيشمل كفر الاعتقاد وكفر النِّعمة؛ لأنَّ كفرَ الاعتقاد كفرُ نعمة أيضًا؛ لأنَّ الكافر يجحد نِعَمَ المنعم بكفره، ولأنَّه قابل في جملتَي الشَّرط بين الكفر والشُّكر، في قوله تعالى: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾، ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾، ويحتمل أن تكون للاستغراق، أي: سائر أنواع الكفر، اعتقادًا وعملًا ونِعْمَةً، ومع احتمال كونها للجنس أو الاستغراق يدخل كفر الاعتقاد دخولًا أوَّليًّا لمناسبة السياق.

دلالةُ التَّعبير بالمصدر في ﴿ٱلۡكُفۡرَ﴾:

شمولُ معنى المصدر لسائر الأزمنةِ الدّالِّ على المبالغة والعموم

الفعل يدلُّ على حَدَثٍ وزمان، أو حَدَثٍ في زمان، أمّا المصدرُ؛ فيدلُّ على الحَدَثِ مجرَّدًا عن الزَّمان، ولذلك يُخْبَرُ به، أو يوصف به للمبالغة في الخبر والوصف، فيقال: فلان عدلٌ؛ مبالغةً في كونه عادلًا، كأنَّه نفسُ العدلِ، فحين يقول ربُّنا: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ دون قولهِ مثلًا: ولا يرضى لعباده أن يكونوا كُفّارًا، ليشمل عَدَمُ رضاه

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 482.

الكفر سائرَ الأزمنة من جهة، ويشمل عَدَمُ رضاه سائرَ أفعال الكفر مِن كلِّ العِباد من جهة أخرى، وليس من المخاطَبين فقط.

بلاغةُ جملةِ الاعتراض في قوله: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾:

الاحـتراسُ من تَوهُّمِ غير المراد

قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ اعتراضٌ بين جملتي الشَّرط ﴿إِن تَكۡفُرُواْ﴾ و﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ﴾؛ لقصد الاحتراس من أن يتوهَّم السّامعون أنَّ الله لا يكترث بكفرِهم، ولا يعبَأُ به، فيتوهَّموا أنَّه والشُّكر سواءٌ عنده، وليتأكَّد للسّامعين بذلك معنى استعمال الخبر في تنبيه المخاطَب على الخطأ[1].

نكتةُ التَّعبير بلفظ الرِّضا وتردُّده بين الحقيقة والمجاز:

مـن لـوازم رضا الله عن العباد غفرانه لذنوبهم

الرِّضا يترتَّب عليه نفاسةُ المرضيِّ عند الراضي وتفضيله واختياره، وقد أبقاه السَّلف، والمحدثون في القرون الثَّلاثة الأولى، وبعض المتأخِّرين على أصله في لفظه، وأنَّ المراد منه بالنِّسبة لله تعالى مخالف لمعناه المُتبادَرِ منه، وأنَّ الله تعالى يوصَفُ به على معنى يليق به سبحانه، على حَدِّ قول البقاعي في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾، أي: الرِّضا اللّائق بجنابهِ سبحانه، بأن يقرَّكم عليه، أو يأمركم به، ويثيبكم على فعلهِ، وقال كثير من المتأخِّرين: تردُّد لفظِ الرِّضا بين الحقيقة والمجاز المرسل.

وحقيقةُ الرِّضا أنَّه: حالة نفسانيَّة تَعْقُبُ حصولَ مُلائِمٍ مع ابتهاج به، وهو آيل إلى معنى القبول، وإذا أسند الرِّضا إلى الله تعالى؛ تعيَّن أن يكون المقصودُ لازمَ معناه الحقيقيِّ؛ لأنَّ الله منزَّهٌ عن الانفعالات، فيؤول الرِّضا بلازمه من الكرامة والعناية والإثابة؛ إن عُدّي إلى الناس، ومن النَّفاسة والفضل؛ إن عُدّي إلى أسماء المعاني[2]، وعليه فهو مجازٌ مرسل بعلاقة اللُّزوم فيهما.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 337.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 337، 338.

بلاغةُ العطف بالواو في قوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ﴾:

الاشتراكُ في الحكم بين جملتي الشَّرط بجامع الضِّدّيَّة بينهما

الواو في قوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ﴾ عاطفة، عطفت جملة: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ﴾ على الجملة الَّتي قبلها ﴿إِن تَكْفُرُواْ﴾، فهو عطفُ جملة على جملة بجامع المضادَّة بينهما في الشَّرط والجزاء، فالكفرُ ضدُّ الشُّكر الذي يُراد به هنا الإيمان، وعدم رضا الله عن كفر الكفار، ضدُّ رضاه عن شكر الشّاكرين وإيمان المؤمنين.

بلاغةُ التَّعبير باللّام في قوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾:

شكرُ الشّاكرين إنَّما هو لمنفعتهم في الدُّنيا والآخرة

اللّام في قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾ هي لام العلَّة، أو لام الأجل، إنَّما آثرَ التَّعبير بلام العلَّة دون غيرها من الحروف، كـ(مِن) مثلًا، فلم يقل: يرضه مِنكم، مع أنَّه معنًى مستقيمٌ جائزٌ؛ للإشارة إلى أنَّه تعالى يرضى الشُّكرَ لأجل مصلحتكم ومنفعتكم، أي: إنَّ رضاه بشكر عباده الشّاكرين إنَّما هو لجلب المنفعة لهم، ودفعِ المضرَّة عنهم رحمةً بهم، في الدُّنيا والآخرة، أمّا في الدُّنيا؛ فالشُّكر يحفظ النِّعم، ويمنعها مِنَ الزَّوال، ويستوجبُ المزيد منها، ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]، وأمّا في الآخرة؛ فإنَّه يقي من عذاب الله تعالى: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْۚ﴾ [النساء: 147][1]، ثم إنَّ مِن فوائد التَّعبير باللام هنا أيضًا التَّنبيهَ على مزيد الاختصاص[2]، أي: إن تشكروا؛ يَرْضَ الشُّكرَ لكم أنتم لا لغيركم.

دلالةُ إظهار جواب الشَّرط في قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾:

إظهارُ فضلِ الشُّكر وبيان ثمرته للشّاكرين

أظهر الله تعالى جواب الشَّرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾؛ لإظهار فضل الشُّكر، وبيان ثمرته للشّاكرين، وأنَّه سببٌ في رضا الله تعالى.

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 244.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 233.

نكتةُ تقديم الكفر على الشُّكر في الجملتين الشَّرطيَّتَيْن:

لكثرة الكفّار وقلّة الشّاكرين عمومًا، وفي وقت نزول الآية خصوصًا

قدَّم الكفر في قوله: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ﴾ على الشُّكر في قوله: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ﴾؛ للدَّلالة على كثرة الكافرين، وقلَّة المؤمنين الشّاكرين[1] على مدى الزَّمان، ولكونِ الكفّار في الواقع وقت نزول الآية أكثر، فهو يخاطب الكفّار في وقت هُم فيه الكثرة الكاثرة، والمؤمنون فيه قلَّة مستضعفة، ولأنَّ درْءَ المفسدة - وهي الكفر - مقدَّمٌ على جلب المصلحة، وهي الإيمان والشُّكر، ولأنَّ إبطال الباطل ببيان عدم رضا الله عنه طريق إلى إحقاق الحقِّ بأنَّ الله يرضاه.

نكتةُ حذْفِ متعلِّقَي الكفر والشُّكر:

حذف المتعلّقين للعلم بهما، وللدَّلالة على عموم المعنى فيهما

حذفُ متعلِّقي الكفر والشُّكر في الجملتين للعلم بهما؛ إذ مِن المعلوم أنَّ المعنى: تكفروا بالله، وتشكروا الله، وما لا يُستدعى ذكره؛ فإنَّ القرآنَ الكريم يؤثر حذفه إيجازًا، وهذا شأنُ الكلام البليغ، فكيف بالكلام المعجز؟ ثمَّ إنَّ مِن فوائد الحذف في لغة العرب الدَّلالةَ على العموم، أي: تكفروا بالله، وبأسمائه وصفاته، وبنعمه، وتجحدوا فضله عليكم، وربوبيَّته لكم، وتشكروا الله ونِعَمَه، وتشكروا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فإنَّه الَّذي دَلَّكم على الله، وعَرَّفكم به، وهداكم إليه، فأخَّركم الله به من الظُّلمات إلى النّور، وتشكروا كذلك كلَّ مَن أسدى إليكم معروفًا؛ لأنَّه مِن شُكْرِ الله تعالى.

بلاغةُ الطِّباق بين (الكفر) و(الشّكر)، ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ﴾ و﴿يَرۡضَهُ﴾:

وضوحُ المعنى وبيانه

في الآية طباقان: **الأوَّل**: طباق الإيجاب بين قوله: ﴿تَكۡفُرُواْ﴾ و﴿تَشۡكُرُواْ﴾؛ جمع في المراد بالشُّكر بين الشُّكر على سبيل الحقيقة، والإيمان على سبيل الكناية، لمقابلته بالكفر، وهو يصلح لكفر الإيمان وكفر النِّعمة، **والثاني**: طباق السَّلب بين قوله: ﴿يَرۡضَهُ﴾

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 482.

و﴿وَلَا يَرْضَىٰ﴾، وكلٌّ منهما محسن بلاغيٌّ بديع؛ لأنَّه يزيد في وضوح المعنى وبيانه؛ إذ ذِكرُ الضِّدِّ أوضح في الدَّلالة على الضِّدَّين والحكم عليهما حُسْنًا أو قُبْحًا ممّا لو ذُكِرَ كلُّ واحد منهما لحاله، والطِّباق كذلك يُضْفي على الكلام بهاءً وجمالًا، فكيف وقد اجتمع طباقان في آية واحدة في التَّعبير القرآنيِّ المعجز؟.

دلالةُ التَّعبير بالواو في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾:

جمال المعنى بتردُّد الواو بين العطف والاستئناف

الواو في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ استئنافيَّةٌ، والجملة بعدها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب[1]، والقصدُ من الاستئناف الانتقالُ إلى تقرير حكم جديد، بعد الحكم السّابق بعدم رضا اللّه لعباده الكفر، ورضاه الشُّكر لهم، وهو عدم تحمُّل نفسٍ آثمة إثمَ نفس أخرى، ويجوز أن تكون عاطفةً جملةً على جملة، والقصدُ من العطف الاحتراسُ من أخْذِ اللّه الكلَّ بذنب البعض، وهو ما يُعرف بالعقاب الجماعي، وهذا المعنى المحترس منه أكَّده القرآن إثباتًا ونفيًا، أمّا الإثباتُ؛ ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾ [النساء: 111]، وقوله سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: 38]، وأمّا النَّفي؛ ففي مثل هذه الآية.

بلاغةُ التَّعبير بـ(لا) في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾:

امتدادُ نفي هذا الحكم واستقباله

(لا) هنا في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾ نافية، وهي تدلُّ بما فيها من حرف المدِّ على امتداد النَّفي مع الاستقبال باتِّفاق، أي: ولا تزر يوم الجزاء نفس وازرة وزر نفس أخرى، فكلُّ نفس بما كسبت رهينة.

دلالةُ التَّعبير بلفظ الوِزْر في قوله: ﴿تَزِرُ﴾:

الآثامُ والسَّيِّئات ثقيلة على ظهر صاحبها يوم القيامة

الوِزْرُ: الثِّقلُ تشبيهًا بوِزْرِ الجبلِ[2]، أي: ثِقْلُه، وسمّي به الإثمُ تنبيهًا على أنَّ الآثام والسَّيِّئات ثقيلةٌ على ظهر صاحبها يوم القيامة،

(1) الخطيب وآخران، التفصيل: 23/ 354، صافي، الجدول: 23/ 155.
(2) الراغب، المفردات: (وزر).

وهي تُحمل كما تحمل سائر الأثقال، كما قال سبحانه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: 13].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالفعل المضارع في ﴿تَزِرُ﴾:

تجدُّد الحكمِ واستمراره على مدى الزَّمان المستقبل مع دلالته على العموم

عبَّر بالفعل المضارع في ﴿تَزِرُ﴾ بعد النَّفي بـ (لا)؛ للدَّلالة على تجدُّد النَّفي واستمراره، أي: إنَّه لا تحمل نفس مثقلة بذنوبها وزر نفس أخرى، وقد ذكر جمهور اللُّغويّين والأصوليّين أنَّ الأفعال نكرات، أو: الفعل في قوَّة النَّكرة[1]، بل قال الزَّركشي في البحر: "قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح لأسرار النَّحو: أجمع النَّحويّون كلُّهم من البصريّين والكوفيّين على أنَّ الأفعال نكرات"[2]، فهذا الحكمُ عامٌّ في الحدث والزَّمان، أي: لا يتغيَّر مع أيِّ فردٍ من الأفراد في أيِّ وقت من الأوقات.

سِرُّ التَّعبير باسم الفاعل في ﴿وَازِرَةٌ﴾:

الدَّلالةُ على رسوخ الوصف في الفاعل

في التَّعبير باسم الفاعل في قوله: ﴿وَازِرَةٌ﴾ جمعَ بين الفعل والاسم والوصف من جهة، فـ(الوازر) هو مِن حمل الوزر، وفيه أيضًا دلالة على رسوخ الفعل أو الوصف في الفاعل من جهة أخرى.

نكتةُ تنكير ﴿وَازِرَةٌ﴾:

المبالغةُ في الدَّلالة على العموم

نكَّر قولَهُ: ﴿وَازِرَةٌ﴾؛ لأنَّ المرادَ العموم، والنَّكرة في سياق النَّفي تفيد العموم، بل هي من أقوى صيغ العموم، ثمَّ إنَّ العموم بالنَّكرة في سياق النَّفي في قوله: ﴿وَازِرَةٌ﴾ جاء بعد العموم بالفعل في قوله: ﴿تَزِرُ﴾ في سياق النَّفي أيضًا - كما تقدَّم - وفي الجمع بين كلمتين متتاليتين تفيدان العموم مبالغة في الدَّلالة على هذا المعنى أو الحكم المراد بيان عمومه، وهو بيان عدم سراية كفْرِ الكافر إلى غيره

(1) ابن رجب، تفسيره المجموع: 1/ 442، والزركشي، سلاسل الذهب، ص: 235، والبحر المحيط: 4/ 165 وما بعدها، تقي الدين السبكي، وتاج الدين السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج: 4/ 1290.
(2) الزجاجي، الإيضاح، ص: 119، والزركشي، البحر المحيط: 4/ 175.

أصلًا، أي: ولا تحمل أيُّ نفسٍ وازرة آثمة أوزار نفس أخرى، بل كلٌّ مطالب بعمل نفسه خيرًا كان أو شرًّا[1].

بلاغةُ الحذف في ﴿وَازِرَةٌ﴾ و﴿أُخۡرَىٰۚ﴾:

الإيجازُ مع الوضوح واحتمال أكثر من معنى

أصلُ الكلام: ولا تَزِرُ نفس وازِرَةٌ وِزْرَ نفس أخرى، فقوله: ﴿وَازِرَةٌ﴾، وقوله: ﴿أُخۡرَىٰۚ﴾ صفتان لموصوفين محذوفين، الموصوف المحذوف الأوَّل فاعل، والموصوف المحذوف الثّاني مضاف إليه، أو معمول المصدر ﴿وِزۡرَ﴾، أُضيف إليه، وقد حُذِفت هاتان الكلمتان لوضوح المعنى من جهة، وللإيجاز بِقِصَر العبارة من جهة أخرى، ثم إنَّ من دلالات الحذف إرادة العموم في معنى المحذوف؛ إذ يجوز أن يكون المحذوف فيهما كلمة (نفس)، وهذا ما ذكره أكثر المفسِّرين، أي: لا تحمل نفس وازرة وِزْرَ نفس أُخْرَى، كما يجوز أن يكونَ المحذوف فيهما كلمة (امرأة)، أي: لا تحمل امرأة وازرة وِزْرَ امرأة أُخْرَى، فإذا كان الضَّعيف - وهو المرأة - لا يُحْمَل عنه أثقالُهُ مع ضعفِهِ، فكيف بالرِّجال الأقوياء الأشدّاء؟ وفي اجتماع هذه الأمور الثَّلاثة وغيرها منتهى البلاغة.

نكتةُ التَّأنيث في قوله: ﴿تَزِرُ﴾، و﴿وَازِرَةٌ﴾، و﴿أُخۡرَىٰۚ﴾:

الدَّلالة على عِظَمِ المحمول الثَّقيل مع ضعف الحامل

في تأنيث كلٍّ من ﴿تَزِرُ﴾، و﴿وَازِرَةٌ﴾، و﴿أُخۡرَىٰۚ﴾ دلالةٌ على ضعف الحامل (الوازِر)؛ إذ إنَّ الضَّعفَ من معاني التَّأنيث، وفي تأنيث هذه الكلمات الثَّلاث أيضًا تعريضٌ بالكفار، وأنَّهم كالنِّساء، لضعفهم عن اتِّباع الحقِّ؛ بسبب شهواتهم وأهوائهم، فإذا أضفنا إلى ذلك دلالة معنى الوزر، وهو الثِّقَل الشَّديد، الذي لا يستطيع أحدٌ حمْلَهُ، كالجبل مثلًا، صَعُبَ على القويِّ حمْلُهُ، فما ظنُّك به إن كان ضعيفًا.

بلاغةُ الاستعارة في لفظة الوزر:

في استخدام كلمة الوِزر في قوله تعالى: ﴿وَازِرَةٌ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ﴾

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 24/ 490.

استعارةٌ تصريحيَّة؛ إذ شبَّه تحمُّل الآثام، وهي شيءٌ معنويٌّ معقول، بتحمُّل الأثقال وهو شيءٌ ماديٌّ محسوس، بجامع الثِّقل في كلٍّ، ثم حذف المشبَّه، وأبقى المشبَّه به مصرَّحًا به، وفي هذ التَّشبيه - الذي هو أصل الاستعارة - تقريبُ المعنى للأذهان، وتَصَوُّر هذه الصّورة لضعيف يحمل حملًا ثقيلًا، وهو غير مستطيع، ولا يستطيع أن يتخلَّص منه، ومِن ثَمَّ تكون هذه الصورة مستبشعة عند الناس، لا سيَّما أصحاب النُّفوس المستقيمة منهم، وكذلك الثِّقَل المترتِّب على الذُّنوب والآثام.

في الاستعارة حقيقةٌ وفيها بيانٌ لا تسدُّ مسدَّه الحقيقة

غرضُ الجملة الخبريَّة ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾:

غرضُ هذه الجملة إقرارُ أصلِ العدلِ في تحمُّل التَّبِعات من فاعليها لا من غيرهم، فالعدلُ كلُّ العدل أن يؤاخذَ المرءُ بجريرة ما يفعل، لا أن يحملَهُ عنه غيره، كما يكون في الدُّنيا من مؤاخذة النّاس بعضِهم بعضًا بما اقترف إثمَهُ واحد من العائلة، ولا ذنب للمؤاخَذ فيما أُخِذ به، وفي الجملة "تعريضٌ بالمتاركة وقطع اللِّجاج مع المشركين وأنَّ قصارى المؤمنين أن يرشدوا الضُّلّالَ لا أن يلجِئوهم إلى الإيمان"[1].

العدلُ أن يتحمَّل التَّبِعات والأوزار فاعلوها وحدهم دونَ غيرِهم هو أصل العدل

بلاغةُ جناس الاشتقاق في قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾:

في هذه الكلمات الثلاث ﴿تَزِرُ﴾، ﴿وَازِرَةٌ﴾، ﴿وِزْرَ﴾ جناس الاشتقاق؛ إذ الفعل واسم الفاعل والمصدر مرجعهم إلى مادة لغويَّة واحدة، اشتُقَّتْ منها، وهي (وزر)، وهذا من بديع الكلام مع خفَّته على أُذنِ السّامع دون ثِقَل.

الدَّلالة على بديع الكلام مع خفَّته على الأذن

نكتةُ التَّعبير بـ﴿ثُمَّ﴾:

﴿ثُمَّ﴾ في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾؛ للتَّرتيب والتَّراخي

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 341.

الدَّلالةُ على التَّرتيب والتَّراخي في الرُّتبة والزَّمن معًا

الرُّتبي والزَّمن، أي: وأعظم من كونِ الله غنيًّا عنكم أنَّه أعدَّ لكم الجزاء على كفرِكم، وسترجعون إليه[1]، بعد حين، فيجازيكم عليه، ويجوز أن تكونَ على بابِها من إرادة التَّرتيب والتَّراخي الزَّمني، أي: ﴿ثُمَّ﴾ بعد طول الإمهال لكم لطفًا منه بكم[2]، يكون مرجعكم إليه، على معنى: أنَّه بعد كفر من يكفر في الدُّنيا، وإيمان من يؤمن سيكون مرجعكم جميعًا إلى ربِّكم، ليحاسبكم يوم القيامة على أعمالكم، إن خيرًا؛ فخيرٌ، وإن شرًّا؛ فشرٌّ، فالجملة على هذا "خطاب للفريقين"[3]؛ لتكون تهديدًا ووعيدًا للكافرين، ووعدًا وبشرى للمؤمنين.

نكتةُ تقديم شبه الجملة ﴿إِلَىٰ رَبِّكُم﴾:

التَّقديمُ لإفادة القصر والاختصاص

قُدِّم في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾ شبه الجملة – الجار والمجرور – وهو خبر مقدَّم على قوله: ﴿مَّرْجِعُكُمْ﴾، وهو مبتدأ مؤخَّر؛ لإفادة القصر والاختصاص، أي: إلى ربِّكم وحده لا غيره المرجع؛ لأنَّه وحده هو الذي سيحاسبكم على أعمالكم.

نكتةُ إضافة لفظ الرُّبوبيَّة إلى ضمير المخاطَب:

زيادةُ التَّهديدِ والوعيد بالخطاب

إنَّما أضاف لفظ الرُّبوبيَّة إلى ضمير المخاطَبين في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾؛ ليكونَ التَّهديد والوعيد مع الخطاب أقوى وآكد؛ لأنَّ مخاطبةَ المُتوعَّدِ المهدَّد المتمكَّن منه، بوجوده في قبضة المخاطِب، أشدُّ في الوعيد والتَّهديد مع كمال الخزي والذُّلِّ.

دلالة التَّعبير بقوله: ﴿مَّرْجِعُكُمْ﴾:

أصل الرُّجوع: العود إلى ما كان منه البدء[4]، ولأنَّ بدءَ خلقِ الإنسان هو مِنَ الله تعالى، فإنَّ رجوعَهُ إليه عند انقضاء حياته، هو

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 341.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 7/ 343.
(3) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 484.
(4) الراغب، المفردات: (رجع).

عود إلى مَن كان منه البدءُ، وهو الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ۝٤﴾ [يونس: 4]، وقال أيضًا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾ [الروم: 27].

كما كان البدءُ من الله وحده، فكذلك يكون المرجع والمآب؛ ليقعَ الجزاءُ والحساب

نكتةُ التَّعبير بصيغة مَفعِل في قوله: ﴿مَّرْجِعُكُمْ﴾:

صيغة مَفعِل في قوله: ﴿مَّرْجِعُكُمْ﴾ تصلح أن تكون مصدرًا ميميًّا بمعنى الرُّجوع، وتصلح أن تكونَ اسم مكان واسم زمان، وفي التَّعبير بهذه الصّيغة على هذا النَّحو إيجازٌ بليغٌ، والمعنى: إليه وحده رجوعكم، وإليه وحده أيضًا زمان ذلك الرُّجوع، تحديده ومعرفته، وإليه كذلك مكان رجوعكم، وتهيئة ذلك المكان للرُّجوع، ومعرفة كيفيَّته حال رجوعكم بعد تهيئته.

إفادةُ الصّيغة الواحدة جملةً من المعاني المختلفة

وللتَّأكيد على أنَّه سبحانه كما كان منه البدء، فإنَّه يكون إليه وحده المرجع والمآب، ليقع الجزاء والحساب.

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾:

عبَّر بالفعل المضارع في قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾؛ للدَّلالة على الاستقبال، وللدَّلالة على تتابع الإنباء بأعمالهم السَّيِّئة مرّات ومرّات وتجدُّد الإنباءِ في هذا الموقف حتى يتمنّى هؤلاء أنَّهم لم يُخلَقوا، ولا شكَّ أنَّ أعمالهم السَّيِّئة كثيرةٌ؛ لأنَّ الكافر لا يرعوي من إضافة ذنوب أخرى كثيرة إلى ذنبه الأكبرِ، وهو الكفرُ، وفي ذلك الموقفِ يقرأ عليه كتاب أعمالِهِ المعبَّأ بقبيح الفعال والأقوال؛ ليكونَ شاهدًا على نفسه حين يعلم فداحة جزائه.

تجدُّد الإنباء في المستقبل مع تجدُّد المُنبَّأ به وتتابعه

نكتةُ التَّعبير بالإنباء بدل الإخبار في قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾:

الإنباءُ: هو الإخبار بالأمور العِظام، التي لها خطرها، فلا يكون

خطورةُ ذلك الموقف وعِظَمُهُ

الإنباء بسفاسف الأمور، ولمّا كان السّياقُ في الآية يشير إلى كفرِ هؤلاء، وكان الكفرُ أمرًا عظيمًا؛ ناسب أن يكونَ التَّعبير بالإنباء، الَّذي يشمل الكفر وتوابعه من الذُّنوب.

بلاغة الخطاب في قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾:

زيادة التَّهديد والوعيد

لمّا كانت الآيةُ في سياق تهديد الكفّار، وأنَّه سبحانه سينبِّئهم بقبيح أعمالهم، ليعاقبَهم بها، وكان الخطاب والمواجهة به أنكى في التَّهديد والوعيد، وأوفر حظًّا في الخزي والذُّلِّ؛ ناسب أن يخاطبَ هؤلاء بفعل الإنباء في قوله: ﴿فَيُنَبِّئُكُم﴾.

نكتة التَّعبيرِ بالباء في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾:

احتمالُ الباء لجملة من المعاني

يحتملُ أن يكونَ حرفُ الباء هنا للإلصاق والملابسة، وأن يكون للمصاحبة أو لغير ذلك، والمعنى: فينبِّئكم بما لصق بكم في الدُّنيا، أو صاحبكم، وصحبتموه، أو لابسكم، ومضى معكم في حياتكم.

بلاغةُ التَّعبير بـ(ما):

الإيجازُ وإفادة العموم مع احتمالها الموصوليَّة والمصدريَّة

(ما) يحتمل أن تكون موصولةً، أي: فينبِّئكم بكلِّ الَّذي كنتم تعملونه، والجملة بعدها صلةُ الموصول، ويحتمل أن تكونَ (ما) مصدريَّة، أي: فينبِّئكم بعملكم، وفي كلا الأمرين دلَّت (ما) على العموم، إمّا بذاتها؛ إذا كانت موصولةً، وإما بمصدرها المؤوَّل المضاف إلى الضَّمير؛ إذا كانت مصدريَّةً.

نكتة التَّعبير بفعل الكينونة في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾:

قوَّة التَّرابط بين الإنباء والمنبَّأ به

عدّى القرآن فعل الإنباء بقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، ولم يقل مثلًا: بما عملتم؛ ليجمعَ بين قوَّة الصِّلة بين الإنباء والمنبَّأ به من جهة، وبين الدَّلالة على الماضي في ﴿كُنتُمْ﴾، والمضارع في ﴿تَعْمَلُونَ﴾، وللدَّلالة على لصوق العمل بهم، فإنَّ الفعل (كان) يدلُّ على زمانٍ بلا حدث؛ ليتوصَّل بقوَّة صلته بالفاعل إلى المفعول الَّذي تعدّى إليه بحرف الجرِّ (الباء).

بلاغةُ التَّعبير بالفعل الماضي في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾:

الدَّلالة على أنَّ الإنباء ناتج عن علم ويقين

إنَّما عبَّر بالفعل الماضي في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾؛ ليؤكِّد على أنَّ هذا الإنباءَ إنَّما يكون عن علم ويقين، لا عن ظنٍّ وتَخَرُّص؛ لأنَّ أعمالهم كانت، وانتهت، والماضي في ﴿كُنتُمْ﴾ التي ربطت بين الفعل والمفعول أقوى في الدَّلالة على العلم من المضارع؛ لأنَّ الإنسان قد يشكُّ فيما يحدث الآن، لكنَّه لا يمكن أن يشكَّ فيما حدث، وانقضى.

دلالةُ التَّعبير بالمضارع في ﴿تَعْمَلُونَ﴾:

استحضارُ حال الكفار الماضية

عبَّر بالمضارع في قوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾؛ لاستحضار الحال الماضية الَّتي كانوا يكفرون فيها، ويعملون ما يشاؤون من أعمال السّوء التي لم يحسِبوا ليوم الجزاء عليها حسابًا.

فائدةُ التَّعبير بالعمل دون الفعلِ في قوله: ﴿تَعْمَلُونَ﴾:

الدَّلالةُ على قصدهم الكفرَ وتكراره منه

كان التَّعبيرُ القرآنيُّ ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بإيثار لفظ العمل على الفعل، فلم يقل: بما كنتم تفعلون؛ لأنَّ الفعل يكون بقصدٍ وبغير قصدٍ، بخلاف العمل فإنَّه لا يكون إلّا بقصد، ولذلك لا يقع إلّا من المكلَّف، ولأنَّ العمل يتكرَّر غالبًا، ويطول زمانه؛ إن لم يتكرَّر، بخلاف الفعل، ولأنَّ العمل له أثرٌ في صاحبه، لتكراره منه، أو لطوله معه[1]، وعليه فإنَّ التَّعبير بالعمل يدلُّ على أنَّ أعمالَهم السَّيِّئة من الكفر وتوابعه مقصودة متكرِّرة تؤثِّر فيهم قسوة قلب وعناد وجحود.

نكتةُ حذف مفعول ﴿تَعْمَلُونَ﴾:

العلمُ به مع الدَّلالة على العموم

حُذِفَ مفعولُ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾؛ لكونه معلومًا ممّا سبق، ولدلالتِهِ على العموم، فإنَّ مِن فوائد حذْفِ المفعول دلالتَهُ على العموم، أي: فينبِّئُكم بكلِّ ما كنتم تعملونه مِنَ الكفرِ وما ترتَّب عليه مِن أعمال أخرى نتيجة عدم الإيمان برقابة اللّهِ عليهم وعلى أعمالهم.

(1) الراغب، المفردات: (عمل).

نكتة فصل قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

هـذه الجملة كالنتيجة والعلَّة لسابقتها

قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ تُرِكَ العطف هنا؛ لكمال الاتِّصال على أنَّه تعليلٌ لما قبله؛ لأنَّه إذا علمَ مضمراتِ الصُّدورِ - وهي أخفى ما يكونُ - كان أعلمَ بغيرِها[1] من أعمال العباد، أو على أنَّه كالنَّتيجة لما قبله، فإنَّ الكفر والإيمان ممّا يضمر في القلوب والصُّدور، ويدلُّ عليه ظواهر الأعمال، فيلزم من عمومِ علمِ الله بغيب السَّموات والأرض علمه بما في صدور النّاس[2].

فائدةُ توالي المؤكِّدات في قوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

تحقيقُ معنى جملة التَّذييل

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ذِكرٌ لعدد من المؤكِّدات بغرض الاهتمام بالحكم الَّذي في جملة التَّذييل، وحثُّ الكفّار على الارعواء والانتهاء عمّا انطوت عليه قلوبُهم مِنَ الكفر وتوابعه، وحثُّ جميع النّاس على التَّحقُّق بالإخلاص الكامل للّه ﷻ في أعمالهم الصّالحة والبُعد عن الشِّرك الخفي وهو الرِّياء، وفي سبيل تقرير ذلك كلِّه أكَّد هذا التَّذييل بـ (إنَّ) التَّوكيديَّة المؤكِّدة لمضمون الجملة، واسميَّة الجملة المؤكِّدة لثبوت المعنى ودوامه، والعموم والشُّمول، والمبالغة في صفة ﴿عَلِيمُۢ﴾ التي تعني شمولَ علمه سبحانه بكلِّ شيءٍ، وإن دقَّ وصغر، وأنَّ المعلومات مهما كانت كثيرة؛ فإنَّها لا تعزب عن علمهِ سبحانه المطلق الشّامل.

بلاغةُ استعمالِ صيغة فعيل للإخبارِ عن علم الله:

المبالغة في سَعة علمهِ تعالى ولزوم ذلك ودوامه

قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، ولم يقل: عالم أو علّام مثلًا، لما في صيغة عليم من الدَّلالة على المبالغة في متعلِّقات الصِّفة (معلومات اللّه تعالى)، لا في ذات الصِّفة (لا يضلُّ ربي ولا ينسى)؛ لأنَّ صفاتِ اللّه تعالى في أعلى درجات الكمال المطلق، وأيضًا لما في صيغة عليم من الدَّلالة على الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، مع معاملة

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 155.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 321.

الفعل المتعدّي معاملة الفعل اللّازم، وعلى هذا الوجه تفيد الصّيغة لزوم الصِّفة للموصوف ورسوخه فيها، كعظيم وشريف ورحيم.

فائدة تنكير ﴿عَلِيمٌ﴾ وتنوينه:

التَّعظيم والتَّفخيم

الفائدةُ من تنكير كلمة ﴿عَلِيمٌ﴾ وتنوينها، تعظيم علمه سبحانه وتفخيمه، والدَّلالة على شموله وسعته، بحيث لا يغيب عنه سبحانه منه مثقال ذرَّة، فضلًا عن أن يغيب عنه أيُّ شيء ممّا تكنُّه الصُّدور وتخفيه، أو تنطوي عليه.

نكتةُ تذييل الآية بصفة العلم:

كمال العلم بأحوال الخلق يدلُّ على كمال جزائهم على أعمالهم مهما حاولوا إخفاءها

التَّعبيرُ بقوله: ﴿عَلِيمٌ﴾ فيه إشعارٌ للخلق بأنَّ خالقهم لمّا كان متَّصفًا بكمال العلم وسَعته وشموله كلَّ شيء؛ كان هو الأعلم بمدى ما يصلحهم، فلا يعلم مَن يصلح الخلق إلّا مَن خلق: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: 14]، فمَن خلق السَّماوات والأرض، وعلم غيبيَّهما، هو من خلَقَهم، وبعث إليهم الرُّسل لحاجة أنفس المبعوث إليهم، ولوجود منفعة لهم في ذلك، لا لحاجة المرسل والباعث أو لمنفعة له، فحاشاه، ولذا فإنَّ عليهم الإيمان به والإخلاص له، فإنَّهم مهما حاولوا إخفاء شيء عليه من كفر أو غيره، فإنَّ الله يعلمه؛ لأنَّه ﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، أي: خفاياها، فكيف بما هو أقلُّ منها؟ ثمَّ إنَّه مجازيهم بحسب علمه بما يستحقّون مِن جزاء.

فائدة الباءِ في قوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

الجمعُ بين الإلصاق والمصاحبة

الباء في قوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ للإلصاق، الذي هو أصل معنى الباء، والذي لا يفارقها مهما تعدَّدت معانيها، وهي أيضًا للمصاحبة، وذلك أنَّ "المراد ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ الأسرار التي تحتويها أو القلوب التي فيها، وأحوالها بجعلها لاختصاصها بالصُّدور وشدَّة التصاقها بها، كأنَّها صاحبة للصُّدور المالكة لما فيها"[1].

(1) الشهاب، حاشية على تفسير البيضاوي: 5/ 71.

بلاغةُ حذفِ الموصوف في قوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

الدَّلالةُ على عموم ما يصلح له الوصف

(ذات)، معناها: صاحبة، وهي مؤنَّث (ذو) بمعنى صاحب، وهي صفة لموصوف محذوف يحتمله كلُّ معنى يصلح له ذلك الوصف، وتقديره الأعمالُ أو النّيّات أو أمور الإيمان والكفر، أو الأسرار والخبايا، ويكون المعنى: بالأعمال صاحبة الصُّدور، المستقرَّة في النّيّات، أو بالنّيّات المستترة في الصُّدور أو بأمور الإيمان والكفر الخفيَّة في الصُّدور، فعبَّر بـ ﴿ٱلصُّدُورِ﴾ عمّا يحلُّ بها[1].

نكتةُ مجيءِ (ال) التَّعريفيّة في ﴿ٱلصُّدُورِ﴾:

شمولُ عِلمه تعالى لكلِّ ما في الصُّدور

(ال) في ﴿ٱلصُّدُورِ﴾ للجنس باعتبار أفراده، أو لاستغراق الأفراد، فتفيد العمومَ والشُّمول، فالله تعالى يعلم كلَّ ما في جميع الصُّدور في آنٍ واحد، بحيث لا يخفى عليه شيءٌ ممّا تكنُّه، وتعمل على إخفائه وعدم إظهاره.

بلاغةُ التَّعبير بقوله: ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾:

الجمعُ بين الحقيقة (الكناية) والمجاز

التَّعبيرُ بذات الصُّدور - وهي القلوب - مرادٌ به ما حلَّ فيها مِنَ المعتقدات والأسرار، فهو من هذه الجهة مجازٌ مرسل بإطلاق المحلِّ وإرادة الحالِّ فيه، وأيضًا هو كناية عن موصوف، فذات الصُّدور هي القلوب؛ لأنَّ الصُّدور هي موضعها، ثمَّ إنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ "كناية عن انتفاء أن يفوت علمَهُ تعالى أيُّ شيء، وذلك كناية عن الجزاء عليه، فهي كناية رمزيَّة"[2]، وبهذا يكون التَّعبير ﴿بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ دالًّا على الحقيقة ولازمها والمجاز في آن واحد، أمّا الحقيقة؛ فلأنَّ الكناية تجمع بين المعنى الحقيقيِّ ولازمه، وأمّا المجاز المرسل؛ فظاهرٌ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 342.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 322.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»